

يُوجِبُ العَيْنِ وَالْمَخْصِي لَا مِنْ جِبِ عَامَا وَيُرَى أَنْ وَصَلَا
 فِيهِ وَالْأَفْصَى بِالْفَرْيَقِ تَبَيَّنَ بِالطَّلُقَةِ فِي التَّحْقِيقِ
 وَأَنْ يَنْقَلِ وَطُغْتَهَا وَأَنْ تَكُونَ وَصُولُهُ وَقَلْبُهُ بِكَرْخَيْرَتِ
 وَأَنْ تَكُونَ تَيْبَةً فِي الْأَصْلِ فَالتَّوَلُّوحُ مِمَّنْهُ لِلْبَعْلِ
 وَمَا هِيَ فِي الْعَيْبِ مِنْ خِيَارٍ وَلَا هِيَ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ

باب العدة

وعدة الحرة في الطلاق ثلاث حيضات بالاتفاق
 والقدر في الإياس وفي الصفر أو لم تحض ثلاثة من أشهر
 وأشهر أربعة مع عشرًا لعدة الموت بنص بدرى
 والأمة النصف من المقدار وحيضتان في الحيض فأسطر
 والمهمل الوضع وزوج فولأ بعد ما في الاجلين قدراً

خال الأصل
 ولا تكون تيباً في الأصل
 فالقول صحيح في الأصل

خال الأصل
 والاصل الوضع في زوجة القار
 العدة ما في الاجلين قدراً

وفي فساد العقد والشبهان الحيض للفرقة والممان
 من طلقت في حيضة لم تحب بها من العدة في الذي وجب
 بشبهة الطوى على العدة اخرى به وانقضت بمدة
 ومبدأ العدة في الطلاق وموته من ساعة الفراق
 وعدة الفاسد بعد التفريق أو عزم ترك وطئها فحقت
 وأذ تقول عدتي قد سلمت والزوج ينفي قبلت أن حلفت
 وما على ذميمة لذمي لو غير حياى عدة في الحكم

فصل

تحد من تعدد البنات أحد من تعدد في الممان
 بتركها الزينة وعطير والكحل والدهن لغير عذر
 بشرط تكليف مع الاسلاما مقعدة العتق ونكح بطلا



خال الأصل
 وعله التامد بعد التفريق
 أو عزم ترك وطئها فحقت